

الفصل السادس

الأمر الذى ساءى فيها الإسلام بين الرجل والمرأة

- أولاً : المساواة فى مجال الخلق .
- ثانياً : المساواة فى حق الحياة .
- ثالثاً : المساواة فى الإنسانية .
- رابعاً : المساواة فى مجال العطية .
- خامساً : المساواة أمام التكليف الشرعى .
- سادساً : المساواة فى حرمة الدم .
- سابعاً : المساواة بين الرجل والمرأة فى الدية .
- ثامناً : المساواة فى الموالاة والتناصر .
- تاسعاً : المساواة بين الزوجين ودرجة الرجال عليهن .
- عاشراً : المساواة فى حق الحماية .
- حادى عشر : المساواة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .
- ثانى عشر : المساواة فى المسئولية المدنية فى الحقوق المادية الخاصة .
- ثالث عشر : المساواة فى المشاركة فى الحياة العامة .
- رابع عشر : مبايعة النبى صلى الله عليه وسلم للنساء كالرجال .

obeikandi.com

الأمر التى ساوى فىها الإسلام بين الرجل والمرأة

● أولاً : المساواة فى مجال الخلق

لقد أضاف الإسلام إلى ما سبق تأكيداً جديداً فى مجال المساواة والتكريم ، وذلك فى صورة الخلق ، فهى رحم واحدة ، ونفس واحدة ، وماء واحد ، يخرج من بين الصلب والترائب ، قال سبحانه :- ﴿ يَتَأْتِيَا النَّاسُ آتَقُفُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَنَسَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (النساء: ١) .

وقال رسول الله ﷺ : « النساء شقائق الرجال »^(١) ، أى مخلوق بشرى قبل أن تكون أنثى ، وإذا كانت حكمة الله قد اقتضت بعض الفوارق الجسمانية العضوية ، والعاطفية ، والنفسية فقد جاء هذا نتيجة لاختلاف المسؤولية التى هيا الله لها كلا من الذكر والأنثى .

ومن مقومات هذا الخلق المشترك : تسمية الرجل والداً ، والمرأة والدة ، وصدق الله حيث قال : ﴿ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (البقرة: ٨٣) ومن الرجل والمرأة تناسلت الشعوب والقبائل وتكاثر الصنفان فى نوع من التكامل الذى أودع الله فى طبيعة كل منهما ، وفى ذلك نعمة من نعم الله الكبرى^(٢)

● ثانياً : المساواة فى حق الحياة

لقد سوى الإسلام بين الذكر والأنثى فى حق الحياة ، وحرّم التعدى على هذا الحق ، وجعله من أكبر الذنوب التى لا تتفق مع تكريم الله تعالى للإنسان .

(١) رواه أبو دود والترمذى والدارمى وأحمد بن حنبل .

(٢) ينظر حول اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة من المنظور الإسلامى للإمام الشيخ جاد الحق

على جاد الحق ص ١٣ .

وعلى العكس مما كان فى الجاهلية من تفضيل الذكور المحاربين الكاسبين على الإناث - فإن الإسلام جعل للبنات مزية واضحة على الأبناء الذكور حين قال رسول الله ﷺ للآباء (من ابتلى من هذه البنات بشيء كن له سترا من النار)^(١) « وكونهن له سترا من النار مقيد بالإحسان إليهن . كما فى الرواية الأخرى (فإذا أحسن إليهن بكفaltenهن ووقايتهن كن له وقاية من النار) كما يقول الشيخ الطهطاوى فى شرح حديث البخارى .

وإنما قال ﷺ (من ابتلى) لأنه حدث قوماً كانوا حديثى عهد بالجاهلية ترى فى ولادة البنات أعظم بلوى ، ولعل هذا الشعور ما يزال مترسباً فى أعماق الكثيرين حتى اليوم ، فخطاب رسول الله ﷺ هذا الشعور المستكن فى الأعماق المترسب فيها على معنى : على فرض أن ولادة البنات ابتلاء من الله تعالى لكم ، فقد عوضكم عن هذا الابتلاء بالجنة لمن راعى الله فيهن وأحسن إليهن .

وعلى أية حال فإن من المفاهيم الإسلامية المقررة أن الابتلاء يكون بالخير كما يكون بالشر^(٢) كما قال تعالى ﴿ وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾

(الأنبياء: ٣٥)

ولا يحسبن أحد أن وأد البنات قد انتهى من العالم بانتهاء العصر الجاهلى ، فنحن نعاصر اليوم صوراً عديدة من هذا الوأد (وما هو فى حكمه) .

ففى الصين التى زاد تعدادها عن المليار نسمة يسمح النظام فيها للأسرة بولد واحد ، ولما كانت أجهزة السونار تستطيع الآن رؤية الجنين فى بطن أمه ورؤية جنسه ، فإن آلاف الأسر إذا ما تبين لها أن الجنين أنثى تقوم بإجهاض الأم سراً مرة بل مرات ، وفى القرى والجبال التى لا تصل إليها أجهزة السونار تقتل الأنثى فوراً عند ولادتها ، حتى أصبحت هذه الظاهرة تهدد التوازن العدى (وهو سنة كونية

(١) صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب اتقوا النار .

(٢) مكانة المرأة فى القرآن الكريم والسنة الصحيحة د . محمد بلتاجى حسن ص ١٠٥-١٠٦ .

عظيمة) بين الذكور والإناث ، مما حمل الحكومة الصينية على التفكير فى الاكتفاء بغرامة مالية لمن ينجب أكثر من طفل واحد ، وقد حدثتنا الأخبار فى ذلك بمأس هائلة لأن الصينيين – مثل بقية الشعوب الموغلة فى التاريخ البشرى – تفضل الذكر (وإن كانت به عاهة) عن الأنثى السليمة ! .

وفى الهند (ذات الحضارة القديمة أيضاً) يقضى النظام الاجتماعي (حتى اليوم) بأن الزوجة هى التى تدفع المهر للزوج مما يحمل أهلها عبئاً كبيراً عند تزويجها ، لذلك تلجأ كثير من الأسر الفقيرة إلى وأد الأنثى عند ولادتها أو بيعها لمن يحملها بعد ذلك على احترام الدعارة .

وهناك سوق رائجة فى كثير من الدول الآسيوية للدعارة المنظمة للصغيرات اللاتي باعهن أهلهن من الفقر أو خوف الفقر والتبعات المالية

وفى إطار هذه الأوضاع كلها يستطيع المنصف أن يقيم النصوص الإسلامية فى القرآن والسنة ... هذه النصوص التى أعلنت من شأن الأنثى ، وسوت بينها وبين الذكر فى حق الحياة الكريمة التى أَرادها الله تعالى للجنس البشرى ذكوره وإناثه على قدم المساواة حيث قال تعالى :

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ (الإسراء: ٧٠) ^(١)

● ثالثاً : المساواة فى الإنسانية

ومعنى هذا أن المرأة لم تخلق من شيء مغاير لما خلق منه الرجل ، بل خلقت منه ، وأيضاً فإن هناك مساواة بين (الرجال) و (النساء) فى أن كلا منهما تُولد عن المخلوقين اللذين خلقهما الله تعالى (آدم عليه السلام وزوجه) .

(١) وينظر مكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحة .

وفى ضوء هذا فغريب جداً (وغير صحيح إطلاقاً) ما كان يراه بعض الأوربيين الذين كانت تشيع بينهم فكرة تقول إن المسلمين لا يعتقدون أن المرأة روحاً، والرحالة الفرنسى جيراردى نرفال الذى عاش طويلاً فى الشرق المسلم^(١) يروي الفرية ويذكر أنها غير صحيحة بالنسبة للإسلام .

وهى فكرة واضحة البطلان فيما يتصل بالإسلام ، ونستطيع القطع بأن مسلماً ما صادق العقيدة فى أى عصر من عصور الإسلام لم تطف بذهنه قط هذه الفكرة بعد الآيات القاطعة .^(٢)

● رابعاً : المساواة فى مجال العطية

إن للمرأة باعتبارها أنثى حق المساواة بأشقائها الذكور ومن الخطأ التفرقة بين البنت والولد فى أى ناحية من النواحي ، لأن ذلك يغرس فيها كراهية أبويها، وكراهية إخوتها ، ويدفعها الى الانحراف عند أول إشارة لها من أحد الشبان ، والرسول صلوات الله وسلامه عليه يأمر بالمساواة ، ويضرب مثلاً طيباً فى هذا السبيل فيقول : « ساووا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء »^(٣) فلو كان ثمة باب للتفضيل والإيثار . لآثر به رسول الله ﷺ البنات على البنين .

وقد تكون هناك عاطفة قلبية نحو الولد ، أو نحو بنت دون أخرى ، ولكن واجب الوالدين أن يكبحا جماح هذه العاطفة ، بحيث لا تبرز فى : معاملة ، أو كلمة ، أو عطاء ، لأن هذه القلوب الصغيرة مفتوحة الأذان شديدة الحساسية ، سريعة الانزلاق والاندفاع ، وهو ما لا نوده ولا نرضاه

● خامساً : المساواة أمام التكليف الشرعى

يقرر الإسلام مبدأ تساوى الرجال بالنساء أمام التكليف الشرعى والجزاء الأخرى ، دونما أى فارق بينهما فى ذلك ، ويكفى أن تقرأ الآيات التالية :

(١) قام برحلته الطويلة منذ مائة وخمسين عاماً (راجع رحلة إلى الشرق ٢٢٩/٣)

(٢) مكانة المرأة فى القرآن و السنة الصحيحة د . محمد بلتاجى حسن ص ٨٥ .

(٣) رواه الطبراني - جامع الأحاديث للسيوطى ج ٤ ص ٢٧٥ .

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ (آل عمران: ١٩٥) .

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ (النساء: ١٢٤) .

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾
(التوبة: ٧٢)

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (النحل: ٩٧) .

﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ لِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (النور: ٣٠-٣١) .

﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّاتِمِينَ وَالصَّاتِمَاتِ وَالْخَافِضِينَ وَالْخَافِضَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٣٥) .

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ (الأحزاب: ٣٦) .

﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٧٣) .

﴿ قَاعَلَزْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ﴾ (محمد: ١٩) .

﴿لِيُدْخَلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا * وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ (الفتح: ٥-٦) .

والآيات في هذه كثير

فلا شك إذن في تسوية الإسلام بين الرجل والمرأة أمام التكليف الشرعى والجزاء الأخرى ، ومن ثم دعا النبي صلى الله عليه وسلم الرجال والنساء - على قدم المساواة - للإيمان به ، فكان من السابقات إليه خديجة بنت خويلد وسمية بنت خياط (أم عمار) التى كانت « أول شهيدة فى الإسلام » كما كان من السابقين إليه أبو بكر الصديق وعلى بن أبي طالب (رضى الله عنهم جميعاً)

وبذلك تتجلى (المساواة فى المسئولية والتكليف) بين الرجل والمرأة فى حياتهما المشتركة دون تفاضل أو سلطان كما يؤكد قول الله - تعالى فى سورة النساء :

﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ﴾ (النساء: ٣)

وقول الله - سبحانه - فى سورة المدثر :- ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾

(المدثر: ٣٨)

إذ قررت هذه الآية أن كل نفس - رجل وامرأة - مسئولة عما كسبت ، فلا يتحمل أحدهما خطأ الآخر أو خطيئته .

ويظهر هذا واضحاً فى حديث القرآن عن امرأتى النبیین : نوح ولوط ، وعن امرأة فرعون . قال الله - سبحانه - فى سورة التحريم :

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتِ نُوحٍ وَامْرَأَتِ لُوطٍ ۚ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ * وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (التحریم: ١٠-١١)

إذ لم تشفع نبوة نوح ولوط - عليهما السلام - لامرأتيهما ، بل كانتا فى النار جزاء خروجهما على الدين وكفرهما . كما لم يضر كفر فرعون امرأته التى قدمت عملاً صالحاً ، فأدخلت الجنة دون أن تُسأل بأعمال زوجها .

وقد وضع القرآن الكريم الرجل والمرأة على قدم المساواة فى الالتزامات الأخلاقية ، والتكاليف الدينية إلا فى حالات مخصوصة خفف الله فيها عن المرأة رحمة بها ، ومراعاة لفطرتها وتكوينها كما سيأتى إن شاء الله .

وإيمان النساء كإيمان الرجال :

قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۖ ﴾ (المتحنة: ١٠)

وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِنَّمَا بُيِّنَّا ﴾ (الأحزاب: ٥٨)

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ (البروج: ١٠)

وأمر الله سبحانه نبيه ﷺ أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات جميعاً فقال عز وجل : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩)

ومن المجمع عليه المعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن على النساء ما على الرجال من أركان الإسلام ، إلا أن الصلاة تسقط عن المرأة فى زمن الحيض والنفاس مطلقاً فتتركها ، ولا تعيدها لكثرتها ، وأما الصيام فلا يسقط كما قال تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ

اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ (البقرة: ١٨٥)

وقال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة: ٣٨)

وقال :- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النور: ٢)

وقال :- ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (النور: ٤) .

والإجماع منعقد دون خلاف على تساوى الرجال والنساء فى هذا الحكم بالنسبة للقاذفين والمقذوفين وقد جلد فى (حديث الإفك) رجلان وامرأة : حسان ، ومسطح ، وحمنة بنت جحش وهكذا فى بقية الحدود والتعزيرات ..

ومن ثم روى البخاري عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : بايعت رسول الله ﷺ فى رهط فقال (أبايعكم على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ به فى الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ومن ستره فذلك إلى الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له) ^(١)

وهى نفس صيغة مبايعة النساء كما وردت فى قوله تعالى : ﴿ يَتَّخِذُ النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المتحنة: ١٢)

(١) البخاري كتاب الحدود باب نوبة السارق .

ومن ثمَّ سوى رسول الله ﷺ فى الحكم حين رجم ما عزا والغامدية لما زنى كل منهما وهو محصن ، كما سوى بين الرجال والنساء حين (لعن المخنثين من الرجال ، والمترجلات من النساء) (صحيح البخاري ومسلم وغيرهما) وسوى بينهما فى كثير مما يماثله ..

ويقول الدكتور محمد بلتاجى حسن : ونستطيع أن نقارن هذه المساواة بما فى (قانون العقوبات المصرى) الوضعى – المتأثر بالقانون الفرنسى – حيث ورد فيه : «مادة ٢٧٣— لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها ، إلا أنه إذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته (كالمبين فى المادة ٢٧٧) لا تسمع دعواه عليها .

«مادة ٢٧٤ – المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها لها كما كانت» .

«مادة ٢٧٥ – ويعاقب أيضاً الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة» .

هذا فيما يتصل بزنى الزوجة ، أما ما يتصل بزنى الزوج فقد تناولته المادة ٢٧٧ ونصها « كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور» .

والأمر أوضح من أن نعلق عليه ! فليس فى القانون – حق الله تعالى – وإنما فيه (كرامة الزوج) التى لا اعتبار لها أيضاً إذا لم يقم الدعوى ورضى بمعاشرة الزوجة الزانية وأصبح (ديوثاً) لا يغار على عرض ! وحتى فى هذا النطاق الضيق فلم يسو القانون الوضعى بين الرجل والمرأة فى العقوبة ! ولا فى إطلاق مكان الزنى للزوجة وتحديدده بالنسبة للزوج بأن يكون زناه (فى مسكن الزوجية)، فإن زنى فى هذا المسكن حق عليه العقاب ، إذ الحكمة التى توخاها واضع هذه المادة «هى صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحق بخيانة زوجها إياها فى منزل الزوجية»^(١)

(١) قانون العقوبات معلقاً عليه بأحكام النقض ، للأستاذ محمود منصور القاضى ص ٣٤٤ .

وواضح جداً أن منطلق التقنين هنا مختلف جذرياً عن منطلق الإسلام السابق في التسوية بين الرجل والمرأة في العقوبة حين تتساوى الجريمة .

● سادساً : المساواة في حرمة الدم

ومن تمام المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام أن كان دمها مساوياً لدمه ، والحكم فيهما واحداً إذا وجب القصاص .

ذلك قول الله - سبحانه - في سورة البقرة : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِيبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَلْحُرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾ (البقرة: ١٧٨)

حيث قصد بهذه الآية إبطال ما كان عليه العرب من الإسراف في القتل ، وعدم اتخاذ (القصاص) فيه أساساً للجزاء ، حيث كانوا لا يقتصرون في الجزاء على القاتل ، بل كانوا يقتلون بالعبد - إذا قتله عبد - سيداً من سادات العبد القاتل .

كما كانوا إذا قتلت المرأة - لا يقتلونها قصاصاً ، وإنما يقتلون رجلاً من قبيلة القاتلة ، إن كان القاتل امرأة .

وهذا الواقع الذي كان عليه العرب يوضح لنا المقصود من ظاهر هذه الآية ، ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها ، ومن ثم فلا دلالة لمفهوم المقابلة في الآية على أن الرجل لا يقتل بالأنثى ، ولا على أن الحر لا يقتل بالعبد .

● سابعاً : المساواة بين الرجل والمرأة في الدية

كان من مقتضى تسوية القرآن بين الرجل والمرأة الإنسانية أن القصاص هو الحكم بينهما في الاعتداء على النفس ، وكانت جهنم ، والخلود فيها ، وغضب الله ولعنته ، هو الجزاء الأخروي في قتل المرأة ، كما كان هو الجزاء الأخروي في قتل الرجل ، وكانت الدية في قتل كل منهما - خطأ - واحدة ، دون تمييز بين الذكر والأنثى . وفي ذلك نزل قول الله - تعالى - في سورة النساء : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ (النساء: ٩٢)

إذ الآية لم تفرق في هذا الحكم - في وجوب الدية بالقتل الخطأ - بين الذكر والأنثى ، حيث جاءت عبارتها عامة مطلقة لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة ، ولم يختلف الفقهاء في هذا الفهم ، وإن اختلفوا في مقدار الدية ، وعلى الرجل والمرأة فيه سواء .

فذهب البعض إلى أن دية المرأة على النصف من دية الرجل فى القتل الخطأ للمفارقة بينهما فى الأعباء ، وفى قدر الضرر الذى يلحق خلف كل منهما إذا قتل عدوانا ، وذهب آخرون إلى المساواة فى مقدار الدية ، لأن هذا هو ما يؤكده اتفاق الفقهاء على أن الرجل والمرأة داخلان فى حكم هذه الآية ، ومن ثم وجهت المساواة بينهما فى مقدار الدية ، كما تساويا فى وجوبهما .

● ثامناً : المساواة فى الموالاة والتناصر

قال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة: ٧١)

المساواة بين المؤمنات

إزالة الفوارق بين النساء :

مزق الإسلام حجب الفوارق بين النساء كما مزقها بين الرجال فتظامنت الرؤوس ، وتساوت النفوس ، فلم يكن بين المرأة والمرأة إلا الخير تتقدم به ، أو العمل الصالح تسبق إليه ، فأما أن تُدَلَّ بَعَرَض طارف ، أو تعتز بحسب قديم فذلك ما لا يقدمها أنملة ، ولا يغنى عنها من الله شيئاً .

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : (قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء ٢١٤) قال : «يا معشر قريش» — أو كلمة نحوها — «اشتروا أنفسكم ، لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبد المطلب ، لا أغنى عنك من الله شيئاً ، ويا صفية عمة رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً ، ويا فاطمة بنت محمد ، سليني ما شئت من مالي ، لا أغنى عنك من الله شيئاً»^(١) .

(١) رواه البخاري .

لقد شرع الله للمؤمنين شرعة الإخاء بقوله جل شأنه ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾

(الحجرات: ١٠)

فلم يكن يفرق بين المسلمة والمسلم ، ولا بين المسلم والمسلمة ، إلا شريف الخلق وخسيسه ، فذلك حيث يقول الله تباركت حكمته فى كتابه الكريم :

﴿ الْحَيِّثُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيِّثُورُ لِلْحَيِّثَاتِ وَالطَّيِّبُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُورُ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾

(النور: ٢٦)

وكذلك استن رسول الله ﷺ سنة المساواة بقوله : « المسلم أخو المسلم »^(١)

وهو الذى يقول ﷺ : « كل نسب وصهر ينقطع يوم القيامة إلا نسبي وصهرى »^(٢).

ولا أدل على ما نقول من : [حديث فاطمة بنت الأسود المخزومية — وهى امرأة من ذوات الشرف والحسب فى قريش — وهنت نفسها فسرت ، فقامت عليها البيعة ، فوجب عليها الحد فأهم ذلك قريشاً ، فقالوا : من يكلم رسول الله ﷺ ؟ ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ ، فكلم رسول الله ﷺ فتلون وجه رسول الله ﷺ فقال : « أتشفع فى حد من حدود الله ؟ » فقال أسامة : « استغفر لى يا رسول الله » ، فلما كان بالعشي ، قام فاخطب ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ، فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ، ثم أمر ﷺ بتلك المرأة التى سرقت ، فَقُطِعَتْ يَدُهَا ، قالت عائشة رضى الله عنها : فحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتى بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ^(٣) .

(١) طرف حديث أخرجه البخاري (٧٠/٥) فى المظالم : باب لا يظلم المسلم .

(٢) عزاه السيوطى إلى ابن عساكر عن ابن عمر رضى الله عنهما ، ورمز له بالصحة .

(٣) أخرجه البخارى (٧٦/١٢) فى الحدود . ومسلم رقم (١٦٨٨) فى الحدود .

ومن ذلك أن الله تعالى ذم سخرية بعض النساء من بعض ، فقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ
يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ (الحجرات: ١١)

● تاسعاً : المساواة بين الزوجين ودرجة الرجال عليهن

إن الإصلاح الأكبر الذي جاء به الإسلام ، ونزل به القرآن فى شأن النساء هو
الآية (٢٢٨) من سورة البقرة ، فهذه الآية قد هدمت جميع ما كان من النظريات
والدعاوى والعادات والتقاليد التى يستبد بها الرجال الأقوياء ويستعلون على النساء
الضعيفات فى أنفسهن وأموالهن وأولادهن .

﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

(البقرة: ٢٢٨)

هذه كلمة جميلة جداً جمعت على إيجازها ما لا يودى بالتفصيل إلا فى سفر
كبير ، فهى قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل فى جميع الحقوق إلا أمراً
واحداً عبر عنه بقوله . ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ ﴾ .

وهذه الدرجة مفسرة بقوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ (النساء: ٣٤)

وقد أحال فى معرفة مالهن وما عليهن على المعروف بين الناس فى معاشراتهم
فى أهليهن ، وما يجرى عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم
وعاداتهم ، فهذه الجملة تعطى الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجته فى جميع الشؤون
والأحوال ، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه ، ولهذا
قال ابن عباس - رضى الله عنهما - « إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى لهذه الآية » .

وليس المراد بالمثل المثل لأعيان الأشياء ، وإنما أراد أن الحقوق بينهما متبادلة
وأنهما أكفاء ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله إن لم يكن
مثله فى شخصه ، فهو مثله فى جنسه ، فهما متماثلان فى الحقوق والأعمال ، كما

أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل ، أى أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ، ويكره ما لا يلائمه وما ينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ، ويتخذة عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه ، لا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التى لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه .

والحياة الزوجية حياة اجتماعية ولا بد لكل اجتماع من رئيس ، لأن المجتمعين لا بد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور ، ولا تقوم مصالحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف ، لئلا يعمل كل على ضد الآخر فتتفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام ، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة وأقدر على التنفيذ بقوته وماله ، ومن ثم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها ، وكانت هى مطالبة بطاعته فى المعروف إلخ ..^(١)

● عاشرًا : المساواة فى حق الحماية

وللمرأة — كذلك — حق الحماية ، وأن تجير من تشاء إذا أوى إليها أحد الأشخاص طالباً أمنه وإجارته . فقد أجازت أم هاني بنت أبي طالب رجلين من أحمائها كتب عليهما القتل ، وذلك مجمل حديثهما فى سبيل ذلك ، قالت رضى الله عنها : (ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح ، فوجدته يغتسل ، وفاطمة ابنته تستره بثوبه ، فسلمت عليه ، فقال : « من هذه ؟ » فقلت : « أنا أم هاني بنت أبي طالب » ، فقال : « مرحباً بأم هاني » ، فلما فرغ من غسله ، قام فصلى ثماني ركعات ملتحفاً فى ثوب واحد ، فلما انصرف قلت : « يا رسول الله ، زعم ابن أمي علي : أنه قاتل رجلاً قد أجرته ^(٢) — فلان بن هُبيرة — فقال رسول الله ﷺ : « قد أجرنا من أجرت يا أم هاني » ، قالت أم هاني : « وذلك ضحى » .)

(١) انظر حقوق النساء فى الإسلام محمد رشيد رضا — هدية مجلة الأزهر جـ ١ جمادى الآخر ١٤٢٤هـ .

(٢) أجزت الرجل : منعت من يريده بسوء ، وأمنتته شره وأذاه .

وفى رواية الترمذى : (أن أم هانئ قالت : أجرت رجلين من أحماني ^(١) ، فقال رسول الله ﷺ : « قد آمننا من آمنت »).

وفى رواية أبي داود : (أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح ، فأنت النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : « قد أجرتنا من أجرت ، وآمننا من آمنت » ^(٢)).

ونقل ابن المنذر : أن المسلمين أجمعوا على صحة إجارة المرأة وأمانها .

وعن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : « إن كانت المرأة لتجير على المسلمين فيجوز » ^(٣) .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن المرأة لتأخذ على القوم ، يعنى تجير على المسلمين » ^(٤) .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويجير عليهم أقصاهم » ^(٥) ، وهم يد على من سواهم » ^(٦) الحديث .

ولما أسر المسلمون أبا العاص بن الربيع ، وغنموا ماله فيما أسروا وغنموا وكان زوج زينب بنت رسول الله ﷺ إلا أن الإسلام فرق بينهما ، استجار أبو العاص بزينب رضى الله عنها فوعده خيراً ، وانتظرت حتى صلى رسول الله الفجر بالمسلمين ، ثم وقفت على بابها – فى المسجد – فنادت بأعلى صوتها: « إني قد أجرت أبا العاص

(١) حو المرأة ، وحموها ، وحماها : أبو زوجها ، ومن كان من قبله .

(٢) رواه البخارى .

(٣) رواه أبو داود رقم (٢٧٦٤) فى الجهاد

(٤) أخرجه الترمذى رقم (١٥٧٩) فى السير .

(٥) « يجير عليه أقصاهم » يعنى أن أبعد المسلمين دار يجير عليهم ، ويتمتعهم ممن يريدونه إذا كان قد أعطاه بذلك عهداً ، وقيل : هو إذا وجه الإمام فأجازوا أحداً أمضاه .

(٦) رواه أبو داود رقم (٤٥٣١) فى الديات ، وابن ماجه رقم (٢٦٨٣) ، وصححه الألبانى فى « صحيح

ابن ماجه » رقم (٢١٧٢) .

ابن الربيع » ، فقال رسول الله ﷺ : « أيها الناس هل سمعتم ما سمعت » ؟ قالوا : « نعم » ، قال : « فوالذي نفسى بيده ما علمت بشيء مما كان حتى سمعت الذي سمعتم ، المؤمنون يد على من سواهم ، يجير عليهم أذانهم ، وقد أجرنا من أجات » ^(١) فلما انصرف النبي ﷺ إلى منزله دخلت عليه زينب فسألته أن يرد على أبي العاص ما أخذ منه ففعل وقد عاد أبو العاص بعد ذلك إلى مكة فأدى الحقوق إلى أهلها ، ثم أب إلى المدينة مسلماً فرد عليه رسول الله ﷺ زوجه رضى الله عنها ^(٢)

● حادى عشر : المساواة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

وإذا كان القرآن قد قرر مسئولية المرأة الخاصة عن نفسها فى عبادتها ومعاملاتها ، فقد قرر - أيضاً - مسئوليتها عن الدعوة إلى الخير بالأمر بالمعروف ، والإرشاد إلى الفضائل ، وبالنهى عن المنكر والتحذير من الرذائل ، وجعل انحراف كل من الرجل والمرأة عن واجب الإيمان والإخلاص لله ، وللأمة المسلمة موضع المساءلة باعتبار أن مسئولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أكبر المسئوليات .

ذلك ما صرح به القرآن فى قول الله - سبحانه - فى سورة التوبة :

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (التوبة: ٧١) .

وما فى الآية من فرض الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على النساء كالرجال يدخل فيه ما كان بالقول وما كان بالكتابة ، ويدخل فيه الانتقاد على الحكام من الخلفاء والملوك والأمراء فمن دونهم ، وكان النساء يعلمن هذا ويعملن به .

رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب تغالى الناس فى مهوور النساء حين اتسعت دنياهم فى عصره ، فخاف عاقبة ذلك ، وهو ما يشكو منه الناس منذ عصوره ، فهى

(١) السيرة لابن هشام ٦٥٣/١ والحاكم ٢٣٦/٣ .

(٢) عودة الحجاب ص ٩٥ - ٩٦ محمد أحمد إسماعيل .

الناس أن يزيّدوا فيها على أربعمئة درهم ، فاعترضت له امرأة من قريش فقالت : أما سمعت ما أنزل الله ؟ إذ يقول :

﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَتُهُنَّ فَطَنَ طَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ (النساء: ٢٠)

فقال : اللهم غفرأ كل الناس أفقه من عمر . وفى رواية أنه قال : امرأة أصابت وأخطأ عمر . وصعد المنبر وأعلن رجوعه عن قوله .

وعن ابن زيد قال : لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة يقال لها « خولة » وهو يسير مع الناس ، فاستوقفته ، فوقف لها ، ودنا منها ، وأصغى إليها رأسه ، ووضع يديه على منكبيها حتى قضت حاجتها ، وانصرفت ، فقال له رجل : « يا أمير المؤمنين حبست رجال قريش على هذه العجوز؟ » ، قال: « ويحك! وتدرى من هذه ؟ » قال : « لا » ، قال : « هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات ، هذه خولة بنت ثعلبة والله لو لم تنصرف عنى إلى الليل ، ما انصرفت حتى تقضى حاجتها ^(١) »

وعن ثمامة بن حزن قال: بينما عمر بن الخطاب يسير على حماره لقيته امرأة ، فقالت : « قف يا عمر » ، فوقف ، فأغلظت له القول ، فقال رجل : « يا أمير المؤمنين ما رأيت كالיום » ، فقال : « وما يمنعنى أن أستمع إليها ، وهى التى استمع الله لها ، وأنزل فيها ما أنزل : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (المجادلة: ١) .

وفى بعض الروايات أنه رضى الله عنه مر بها فى خلافته ، والناس معه ، على حمار ، فاستوقفته طويلاً ، ووعظته ، وقالت : « يا عمر : قد كنت تدعى عميراً ، ثم قيل لك : عمر ، ثم قيل لك : أمير المؤمنين ، فاتق الله يا عمر ، فإنه من أيقن بالموت خاف الفوت ، ومن أيقن بالحساب خاف العذاب » ، وهو واقف يسمع كلامها ، فقيل له : « يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز هذا الوقوف ؟ ! » قال : « والله لو حبستنى من أول النهار إلى آخره لازلت إلا للصلاة المكتوبة ، أتدرون من هذه العجوز ؟ هى

(١) عزاه فى « الدر المنثور » إلى ابن أبي حاتم ، والبيهقى فى « الأسماء والصفات » (١٧٩/٦) .

خولة بنت ثعلبة ، سمع الله لقولها من فوق سبع سموات ، أسمع رب العالمين قولها ، ولا يسمعه عمر ؟!) .

● ثاني عشر : المساواة في المسئولية المدنية في الحقوق المادية الخاصة

أكد الإسلام احترام شخصية المرأة المعنوية ، وسواها بالرجل فى أهلية الوجوب والأداء ، وأثبت لها حقها فى التصرف ، ومباشرة جميع العقود: كحق البيع ، وحق الشراء ، وحق الدائن ، وحق المدين ، وحق الرهن ، وحق المرتهن ، كذلك حق الوكالة ، والإجارة ، والإتجار فى المال الخاص ، وما إلى ذلك ، وكل هذه الحقوق المدنية واجبة النفاذ .

ولقد أطلق الإسلام للمرأة حرية التصرف فى هذه الأمور بالشكل الذي تريده ، دون أية قيود تقيد حريتها فى التصرف ، سوى القيد الذي يقيد الرجل نفسه فيها ، ألا وهو قيد المبدأ العام : أن لا تصدم الحرية بالحق أو الخير ^(١) .

قال تبارك وتعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ ﴾

(النساء: ٣٢)

وجعل لها حق الميراث ، فقال تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾

(النساء: ٧)

كما جعل صداقها ملكاً خالصاً لها ، لا يشاركها فيه أحد ، قال تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ^{١١} وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ ^{١٢} وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^{١٣} فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيجعلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ^{١٤} ﴾ (النساء: ١٩) .

(١) عودة الحجاب محمد أحمد إسماعيل . نقلاً عن الأسرة فى ضوء الكتاب والسنة للدكتور السيد أحمد فرج ص ٢٩-٣٢ . بتصريف .

ولا يعطى عقد الزواج فى التشريع الإسلامى الزوج أى حق فى أن يتدخل فى أمور أو تصرفات زوجته المالية لأن حق قوامته عليها حق شخصى لا مالى ، فليس له أن يتدخل فى تصرفاتها المالية إلا إذا كانت تصرفاتها ماسة بالسلوك الخلقى وماله فيه حق القوامة الشخصى ، فحينئذ يمارس قوامته فى الجانب المقتصر على التصرفات الشخصية وحدها ، دون أن يعرض للجانب المالى الخالص .

وقد يكون من مظاهر احتفاظ الزوجة بكامل شخصيتها المالية بعد الزواج (فى الإسلام) أنها تحتفظ باسم أسرتها دون أدنى مساس به ، فلا يغير الزواج شيئاً فيه ، فاسم عائشة بنت أبى بكر الصديق (رضى الله عنهما) بعد زواجها من النبى ﷺ ، ظل كما هو (عائشة بنت أبى بكر) ولم تنسب إلى زوجها سيد الخلق وخاتم النبیین والمرسلين ﷺ ولا إلى عائلته وعشيرته ، على خلاف ما يحدث فى البلاد الأوربية والأمريكية (ومن نهج نهجها) من خلع اسم أسرة الزوج على زوجته ، وتناسى اسم أبيها وأسرتها^(١) .

● ثالث عشر : المساواة فى المشاركة فى الحياة العامة

إن الإسلام قد أباح للمرأة أن تشارك فى الحياة العامة للمجتمع نجد هذا مقررأ فى قول الله سبحانه فى سورة الممتحنة :

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الممتحنة: ١٢)

أليست هذه الآية قد قررت أن للمرأة أن تشارك فى الأمور العامة بخروجها لمبايعة الرسول ﷺ والتعاهد معه على هذه الأصول العامة للدين وللحياة وللقيام بحدود الشريعة ، وأحكامها التزاماً بشرع الله - تعالى .

(١) مكانة المرأة فى القرآن والسنة الصحيحه د . محمد بلتاجى حسن ص ١٢٣ .

وقد صح أن عمر بن الخطاب كان يُحْلَفُ المرأة المهاجرة : بالله ما خرجت
رغبة بأرض عن أرض و « بالله ما خرجت إلا حباً لله ولرسوله » .

ولقد نقلت كتب السيرة والتاريخ : أن عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه -
ظل ثلاثة أيام يستشير الناس فيمن يخلف عمر - رضى الله عنه - من الستة
المرشحين ، فلم يبق رجل ولا امرأة ، يُعتد برأيه إلا استشاره ، وهذا إجماع من
الصحابة .

ونقل القرآن ذلك الحوار التشريعى بين رسول الله ﷺ والمرأة التى ظاهر منها
زوجها حيث افتتحت (سورة المجادلة) بقول الله - سبحانه : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي
تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (المجادلة: ١)

وقد نقل أن سبب نزول هذه الآية وما بعدها : أن (أوس بن الصامت) قال
لزوجه - (خولة بنت ثعلبة) : أنت على كظهر أمى . وكان مثل هذا القول يُحرّم
المرأة على زوجها فى الجاهلية ، ثم أراد منها ما يريده الرجل من زوجه فامتنعت
وقالت : والذى نفس خولة بيده لا تصل إلىّ ، وقد قلت ما قلت ، حتى يحكم الله
ورسوله ﷺ فأنت رسول الله ﷺ فقالت : « يا رسول الله ، إن أوساً تزوجنى ، وأنا شابة
مرغوب فىّ ، فلما خلا سنى ، ونثرت له بطنى جعلنى كأمه ، وتركنى إلى غير أحد ،
فهل تجد لى رخصة - يا رسول الله ؟ فقال الرسول ﷺ : ما أمرت فى شأنك بشيء
حتى الآن ، وما أراك إلا حرمت عليه . قالت : ما ذكر طلاقاً وجادلت رسول الله مراراً ،
ثم قالت : إن لى صبية صغاراً إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضممتهم إلىّ جاعوا ،
وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : إننى أشكو إليك - اللهم - فأنزل على
نبيك » وما برحت حتى نزلت آيات الظهار فى سورة المجادلة ...

وسبق أن بينا رأى وموقف المرأة التى عارضت عمر بن الخطاب حينما أراد أن
يجعل حداً أقصى للمهور .

فلم تكن المرأة فى تاريخ الإسلام محصورة فى البيت لا تبرحه ، ولم تكن كذلك لا تتحدث مع الرجال ، ولا تحضر مجالسهم ، ولم تكن ممنوعة من مزاوله العمل المناسب لها عند الحاجة ، بل كانت مشاركة فى الحياة العامة ، والمشاركة تقتضى مخالطة المجتمع التى تمكّنها من أداء أعمالها ، وقضاء كل احتياجاتها فى حدود شرع الله - تعالى .

ولقد كانت النساء يؤدين الصلاة فى المسجد مع جماعة المسلمين فى عهد رسول الله ﷺ وفى عهد الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم - من بعده ^(١)

● رابع عشر : مبايعة النبي ﷺ للنساء كالرجال

كان النبي ﷺ يبائع الرجال على السمع والطاعة والنصرة وكانت أول بيعة منه لنقباء الأنصار فى عقبة منى قبل الهجرة على بيعة النساء كما فى السيرة ، ولكن آية بيعة النساء لم تكن نزلت ، وبائعهم البيعة الثانية الكبيرة على منعه - أى حمايته - مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم - وبائع المؤمنين تحت الشجرة فى الحديبية على أن لا يفروا من الموت ، سنة ست من الهجرة - وخصت بيعة النساء بذكر نصها فى سورة الممتحنة وهو قوله تعالى :- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

(الممتحنة: ١٢)

نزلت يوم فتح مكة وبائع النبي ﷺ بها النساء على الصفا بعد ما فرغ من بيعة الرجال على الإسلام والجهاد . وكان عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - يبلغه عنهن وهو واقف أسفل منه .

(١) انظر اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة من المنظور الإسلامى للإمام الشيخ جاد الحق على

جاد الحق ص ٣٩-٤١ .

وقد حضرت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان بن حرب بيعة النساء هذه وهى منتقبة متكررة مع النساء لتلا يعرفها رسول الله ﷺ لأن رسول الله ﷺ قد أهدر دمها لأنها هى التى كانت أخرجت كيد عمه حمزة - رضى الله عنه - يوم قتل فى أحد فمضغتها ولاكتها شماتة وانتقاماً .

ولكنها كانت تتكلم عند كل جملة . قال رسول الله ﷺ «أبايعهن» «على أن لا يشركن بالله شيئاً» فرفعت هند رأسها وقال : والله إنك لتأخذ علينا أمراً ما رأيالك أخذته على الرجال - وكان قد بايع الرجال يومئذ على الإسلام والجهاد فقال النبي ﷺ : (ولا يسرقن) فقالت هند : إن أبا سفيان رجل شحيح وإنى أصبت من ماله هبات فلا أدرى أيحل لى أم لا ؟ فقال أبو سفيان : ما أصبت من شيء فيما مضى وفيما غبر فهو لك حلال ، فضحك رسول الله ﷺ وعرفها فقال لها : «إنك لهند بنت عتبة ؟» قالت : نعم فاعف عما سلف عفا الله عنك ، فقال : (ولا يزنين) فقالت : أو تزني الحرة ؟ فقال : (ولا يقتلن أولادهن) فقالت هند : ربيناهم صغاراً وقتلتموهم كباراً فأنتم وهم أعلم ، وكان ابنها حنظلة بن أبي سفيان قد قتل يوم بدر ، فضحك عمر - رضى الله عنه - حتى استلقى ، وتبسم رسول الله ﷺ فقال : (ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن) وهو أن تقذف ولدأ على زوجها وليس منه - فقالت هند : والله إن البهتان لقبيح ، وما تأمرنا إلا بالرشد ومكارم الأخلاق فقال : (ولا يعصينك فى معروف) قالت هند : ما جلسنا مجلسنا هذا وفى أنفسنا أن نعصيك فى شيء . فأقر النسوة بما أخذ عليهن وكان ﷺ يقول لهن عند المبايعة : « فيما استطعتن وأطقتن » فيقلن : الله ورسوله أرحم من أنفسنا ^(١).

وقال أحمد محرم فى إسلام هند :

يا هند حسبك مغنماً وكففاً إن الذي يهدى النفوس هداك
أقبلت ، ترخين القناع حياء تخفين نفسك والسني يراك

(١) انظر : حقوق النساء فى الإسلام ج ١ ص ١٩ الشيخ محمد رشيد رضا .

يا هند إن الخلق أعظم صولة من أن يهابك أو يهاب أباك
عار الزنا يخزي الوجوه وشره يرمى البلاد وأهلها بهلاك
يا هند إن الله أمضى حكمه فكفأك سوء عذابه ووقاك
أوتيت زادك من تقى وهداية فتزودي ، سبحان من نجاك

وروى الإمام أحمد أن فاطمة بنت عتبة جاءت تباع رسول الله ﷺ فأخذ عليها :

﴿ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقُ وَلَا يَزْنِي ﴾ (المتحنة: ١٢)

فوضعت يدها على رأسها حياءً ، فأعجبه ما رأى منها ، فقالت عائشة ، أقرى أيتها المرأة فوالله ما بايعنا إلا على هذا ، قالت : فنعنم إذا . فبايعها بالآية ^(١)

ولابد من الإشارة هنا إلى توضيح ضرورى وهو أن بيعه النساء بمثابة ميثاق من الله والرسول ﷺ قد أخذ على النساء لكى يتبعن أحكام الشريعة التى أوحى بها الله على رسوله ﷺ . وكما أوضحت من قبل أن مبايعة النساء كانت بعد أن فرغ الرسول من مبايعة الرجال وكانت مبايعتهم على الجهاد العسكرى .

ولم يذكر لنا التاريخ مبايعة النساء لأبى بكر وعمر وعثمان أو على ، فيوم قبض الرسول اجتمع المسلمون فى سقيفة بنى ساعدة وكان المهاجرون ممثلين فى أبى بكر وعمر وأبى عبيدة بن الجراح ، والأنصار حملوا سعد بن عبادة المريض إلى السقيفة ، ولكن الله وقى الإسلام فتنة وتمت البيعة لأبى بكر بيعة خاصة وعامة ولم تباعه النساء قط ولا بايعن من بعده من الخلفاء ^(٢) .

(١) المصدر السابق ص ٢١

(٢) الإسلام والفرقة العنصرية ص ١٠٦ على إمبابي .